

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/20/Add.1
29 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ آيار/مايو ١٩٩٦

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

إدارة الكوارث الطبيعية والبيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	٦ - ١ مقدمة
٣	٢ - ١ ألف - خلفية أساسية
٣	٦ - ٣ باء - المنظور
٤	٤٥ - ٧ أولا - نظرة عامة على الأنشطة ومسائل السياسة العامة
٤	١٠ - ٧ ألف - ضعف الدول الجزرية الصغيرة
٥	٢٧ - ١١ باء - الحالة الراهنة للتقدم المحرز في الحد من الكوارث
٩	٤٥ - ٢٨ جيم - المسائل الرئيسية للسياسة العامة
١٥	٥٨ - ٤٦ ثانيا - الاستنتاجات والتوصيات
١٥	٥٣ - ٤٦ ألف - الاستنتاجات
١٨	٥٨ - ٥٤ باء - توصيات وأولويات للعمل

مقدمة

ألف - خلفية أساسية

١ - تفيد هذه الوثيقة عن التقدم المحرز في تنفيذ ما يتصل بالموضوع من توصيات جدول أعمال القرن ٢١ وكذلك من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بتخفيف أثر الكوارث الطبيعية والبيئة على سكان واقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا التقرير نتاج مدخلات منسقة من الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وهو يقدم تقييمًا مستكملاً مقتضياً للحالة الراهنة لتنفيذ برنامج العمل، ويحدد ما يتصل بالموضوع من المسائل الرئيسية للسياسة العامة، وي طرح عدداً من التوصيات والاقتراحات لاتخاذ ما يلزم.

٢ - وقد أعدت هذه الوثيقة في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) وبما يتفق والبادئ التوجيهية بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها الأمم المتحدة، على النحو الذي اعتمدته الجمعية العامة^(١). وأمانة العقد جزء لا يتجزأ من إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعمل بمثابة مديرة للمهام فيما يتصل بمسألة الكوارث الطبيعية والبيئة. ومن هنا يضع التقرير في اعتباره التقدم المحرز في تنفيذ ما انتهى إليه المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية^(٢)، المعقود في يوكوهاما باليابان في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، مع إشارة خاصة إلى الجوانب التي تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبذلك فإنه يتيح مرحلة أعلى في التقييم الأوسع قاعدة للتفاعل بين التنفيذ المقبل لجدول القرن ٢١ واستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، دعماً لجهود المجتمع الدولي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

باء - المنظور

٣ - في عام ١٩٩٤ اعتمد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٣). ويؤكد إعلان بربادوس أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتبر عرضة بوجه خاص للكوارث الطبيعية والبيئة وأن لديها قدرة محدودة على التصرف إزاء هذه الكوارث والشفاء منها^(٤). ويوجز الفصل ٢ من برنامج العمل مجموعة من التدابير لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من مجابهة الخطر الناجم عن الكوارث الطبيعية والبيئة.

٤ - وفي عام ١٩٩٤ أيضاً، عقد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية في يوكوهاما باليابان في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وأسهم المؤتمر في استعراض منتصف العقد واعتمد استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما كمبدأ توجيهي للتنفيذ في غضون النصف الثاني من العقد، وكأساس

لاستراتيجية شاملة للحد من الكوارث الطبيعية في القرن الحادي والعشرين. وقد أقرت الجمعية العامة نتائج المؤتمر العالمي وخطة العمل لتنفيذها.

٥ - وتدور استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما^(٥) حول الهدف الشامل للعقد، وهو العمل من خلال التدابير الدولية المنسقة، وخصوصاً في البلدان النامية، على الحد من فقد الأرواح والإضرار بالممتلكات والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي نتيجة للكوارث الطبيعية. وتسلم الاستراتيجية بأنه لا يمكن، في كثير من البلدان، تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ولا التنمية المستدامة دون اتخاذ تدابير مناسبة للحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث، وبأن هناك روابط وثيقة بين الخسائر الناجمة عن الكوارث وتردي البيئة، كما هو مؤكد في جدول أعمال القرن ٢١. وتشدد الاستراتيجية على ضرورة أن تولي منظومة الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد.

٦ - وكان مما ورد في إعلان الجمعية العامة في مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أنها تضع الحد من الكوارث الطبيعية في منظور التزامات المجتمع الدولي بالتعاون الإنشائي لصالح تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية^(٦). وقد أشار الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بـ "خطة للتنمية" بوضوح إلى أن ضرورة الحد من الكوارث ينبغي أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة، ونادى بتنفيذ استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، وأشار إلى الحاجة إلى موارد مالية كافية ونقل للتكنولوجيا للبلدان النامية.

أولاً - نظرة عامة على الأنشطة ومسائل السياسة العامة

ألف - ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية

٧ - إن الدول الجزرية الصغيرة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وغيرها معرضة بدرجة كبيرة للكوارث الطبيعية المدمرة بسبب (أ) مساحتها الجغرافية الصغيرة المسؤولة عن اتخاذ الكوارث أبعاداً على اتساع البلد؛ (ب) وقوعها في بعض مناطق الكرة الأرضية المعرضة لأعلى المخاطر، مثل الصخور الناتئة في عرض المحيط ذات النشاط البركاني والسيزمي القوي، وأحزمة الأعاصير المدارية، والتعرض المباشر لقوى المحيطات؛ (ج) وهي غالباً ما تعتمد على مصدر وحيد أو مصادر قليلة للدخل في القطاع الزراعي أو السياحة، في شطر كبير من ناتجها المحلي الإجمالي. بل إن اقتصاد البعض منها يعتمد على محصول وحيد. ومصادر الدخل هذه يمكن أحياناً أن تقل إلى درجة خطيرة لشهور أو سنوات نتيجة لكارثة وحيدة. بل إن الآثار السلبية للكوارث البالغة الشدة على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة تكون أكبر إذا ما تكررت.

٨ - وهناك عامل حاسم آخر في هذا الضعف، وبوجه خاص في الدول الجزرية الصغيرة الأقل نمواً، هو قدرتها المحدودة على تنشيط العملية الإنمائية. فكثيراً ما تقضي هشاشة نظمها الإيكولوجية ومحدودية مواردها البشرية على أي احتمال لوضع وتنفيذ برامج ذات معنى لتخفيف أثر الكوارث وإجراء الدراسات المطلوبة في هذا الصدد عن الضعف البالغ.

٩ - وجاء في دراسة قام بها مكتب تنسيق عمليات الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ورتبت البلدان على أساس أثر الكوارث على ناتجها القومي الإجمالي أن ١٣ من الـ ٢٥ بلداً الأكثر تعرضاً للكوارث هي من الدول الجزرية الصغيرة. وقد فنّدت بعضها، في بعض السنوات، ما بين ٢٨ و ١٢٠٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. فنّقدت فانواتو ما يصل إلى ٥٧.٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، في المتوسط، في الأعوام الأربعة ١٩٨١ و ١٩٨٥ و ١٩٨٧ و ١٩٨٩ عندما تعرضت للأعاصير، وتعرضت لخسائر مقدرة زادت في مجموعها على عامين من الناتج القومي الإجمالي نتيجة لكوارث كبيرة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠. وهذه الآثار البالغة يمكن أن تؤدي إلى تنمية سلبية للبلدان المعنية، أي حدوث تراجع فيما يتصل بالتنمية النسبية. ومع أنه يمكن لهذه البلدان مع ذلك أن تصل على مدى فترة طويلة إلى معدل متواضع للنمو الاقتصادي، فإن مما لا شك فيه أن تخفيف أثر الكوارث سيسمح لهذه البلدان بالمحافظة على معدلات تنمية أعلى بكثير من خلال العمل الفعال على الحد من ضعفها إزاء الكوارث الطبيعية.

١٠ - ويمكن بالمثل أن يكون للأخطار البيئية آثار فادحة على الدول الجزرية الصغيرة. ومن دواعي القلق بوجه خاص تلوث الموارد البحرية الحية، سواء من مصادر برية أو من السفن العابرة. ويشار إلى تقرير الأمين العام عن حماية المحيطات وكل أنواع البحار، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة، والمناطق الساحلية وحماية مواردها الحية وترشيدها استغلالها وتنميتها لتحليل أوفى لهذا الجانب. وتنظر معظم الدول الجزرية الصغيرة إلى ارتفاع منسوب سطح البحر نتيجة للاحتراز العالمي باعتباره الخطر البيئي الأساسي الطويل الأجل الذي تتعرض له. ويرى كثير منها أن تغير المناخ يؤثر في تكرار وشدة الأحداث الرصدية والهيدرولوجية العنيفة، رغم أن البحوث في هذا الميدان ما زالت مستمرة.

باء - الحالة الراهنة للتقدم المحرز في الحد من الكوارث

١١ - تحقق تقدم كبير في إدارة الكوارث، وبخاصة فيما يتصل بالحد من الكوارث الطبيعية، في الدول الجزرية الصغيرة في المنطقتين دون الإقليميتين للبحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ، بدافع من برنامج عمل بربادوس واستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، وعلى أساس ما هو قائم من البرامج والأنشطة. ويتعلق ذلك أساساً بتعزيز وبناء القدرات المؤسسية في مجال إدارة الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك بتشجيع وضع أطر إقليمية ودون إقليمية للتعاون في كل منطقة، وتنسيق الأنشطة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٢ - وتميزت البلدان الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ بنشاط بالغ في مجال تطوير قدرتها على إدارة الكوارث بدعم من برنامج جنوب المحيط الهادئ للحد من الكوارث. ويمول هذا المشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثمانية من المانحين الثنائيين وينفذه مكتب برنامج جنوب المحيط الهادئ التابع لإدارة الشؤون الإنسانية. والهدف هو تعزيز القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية عملاً على خفض تأثير الكوارث الطبيعية، مما يقلل من عقبة تعترض التنمية المستدامة. ويوفر المشروع إطاراً للتعاون والتبادل الإقليميين ويقدم دعماً مكثفاً قطرياً وإقليمياً في عديد من جوانب إدارة الكوارث، ومنها تخفيف أثر الكوارث، والتأهب، وإدارة الطوارئ وعمليات الإغاثة. وقد عقد اجتماعان إقليميان للحد من الكوارث في إطار هذا المشروع منذ بدئه في آيار/مايو ١٩٩٤.

١٣ - وفي إطار برنامج الرصد الجوي العالمي التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، اختير مركز نادي للإنذار بالأعاصير المدارية في فيجي باعتباره مركزاً تخصصياً إقليمياً خامساً للأرصاد الجوية، للتخصص في أنشطة تحليل الأعاصير المدارية وتتبعها والتنبؤ بها، منذ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ويتولى مركز نادي التخصص الإقليمي للأرصاد الجوية مسؤولية تقديم الخدمات الاستشارية بصدد اكتشاف الأعاصير المدارية ورصدها والتنبؤ بها إلى الدوائر الوطنية للأرصاد الجوية في منطقة جنوب المحيط الهادئ، وقد اتخذت عدة مبادرات لتحسين مرافقه وخدماته. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الأنشطة إلى تحسين القدرة في منطقة المحيط الهادئ على التنبؤ والإنذار المبكر تحسناً كبيراً قبل نهاية العقد. وهناك مراكز تخصصية إقليمية أخرى للأرصاد الجوية لها تخصص مماثل ترد مجالات مسؤوليتها بين أقواس وتقع في لاريونيون (جنوب غرب المحيط الهندي) وميامي (البحر الكاريبي وشمال المحيط الأطلسي وخليج المكسيك) وطوكيو (شمال غرب المحيط الهادئ) ونيودلهي (شمال المحيط الهندي وبحر العرب وخليج البنغال). وتقدم هذه المراكز خدماتها إلى الدوائر الوطنية للأرصاد الجوية، وخصوصاً التابعة للدول الجزرية الصغيرة، في مناطق مسؤوليتها.

١٤ - وهناك مجال ثالث يتحقق فيه تقدم كبير هو الاتصالات السلكية واللاسلكية. وكان من شأن الموافقة على تخصيص تابع اصطناعي جديد للاتصالات السلكية واللاسلكية الإقليمية عن طريق تجربة بلدان منطقة المحيط الهادئ في مجالي التعليم والاتصال بواسطة التابع الاصطناعي (برنامج PEACESAT) وإنشاء شبكة للتنمية المستدامة إتاحة الفرصة أمام البلدان الجزرية بمنطقة المحيط الهادئ لتحسين تبادل المعلومات فيما بينها قبل وقوع الكارثة وبعده.

١٥ - والتقدم أقل وضوحاً فيما يتصل بإدراج سياسات الكوارث في التخطيط الإنمائي الوطني لأن الأمر يتعلق بتنمية طويلة الأجل لا يمكن القيام بها إلا بالتردد. ولم تعط الأولوية بعد في البلدان الجزرية بمنطقة المحيط الهادئ لإنشاء صناديق وطنية للطوارئ. ومع أن لدى بعض البلدان احتياطات للطوارئ، فإن هذه الاحتياطات صغيرة عادة بالقياس إلى الاحتياجات التمويلية عند وقوع كارثة. وهناك تركيز أكبر على إجراءات الطوارئ لأغراض السداد، وما زالت البلدان تعتمد على الدعم الخارجي للإغاثة في حالات الكوارث، وخصوصاً من الأمم المتحدة والبلدان المجاورة.

١٦ - وفيما يتصل بالكوارث البيئية في منطقة المحيط الهادئ، تعكف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على موضوع السلامة البحرية، بما في ذلك إنشاء مراكز لمكافحة التلوث، وتقديم مساعدات مباشرة في حالة الاشتكابات الخطيرة، وبذل جهود متواصلة لإنشاء شبكات إقليمية للتنسيق البحري.

١٧ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وفي محفل جنوب المحيط الهادئ السادس والعشرين المعقود في بابوا غينيا الجديدة، قام جميع أعضاء المحفل، ما عدا توفالو وجزر مارشال، بتوقيع اتفاقية ويفاني المتعلقة بحظر جلب النفايات الخطرة والمشفعة إلى بلدان المحفل الجزرية ومراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وإدارتها في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتوقع اتفاقية ويفاني برهان على أن البلدان أصبحت تعالج الآن بجديّة المشاكل التي تثيرها النفايات الخطرة والمشفعة. وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ هو بمثابة الأمانة للاتفاقية.

١٨ - وقد تعرضت البلدان الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي لعدة كوارث طبيعية كبرى منذ نيسان/أبريل ١٩٩٤: فقد مرّت العاصفة الاستوائية ديبى عبر سانت لوسيا (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، وهبت العاصفة الاستوائية غوردون على هايتي وكوبا (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)، وضرب الإعصاران لويس وماريلين أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وسانت كيتس ونيفيس وجزر الأنتيل الهولندية (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، وما زالت موتسيرات مهددة باستمرار بالانفجار البركاني. وتقوم وكالة الاستجابة الطارئة في حالات الكوارث في منطقة البحر الكاريبي بتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في منطقة البحر الكاريبي. وقد وضعت، في سبيل زيادة التأهب للكوارث، ترتيبات للتعاون الإقليمي لمساعدة البلدان المنكوبة بالكوارث. وقد نظمت إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة حلقة تدريبية للأفرقة الجاهزة للطوارئ.

١٩ - ويقوم الآن العديد من الدول الجزرية الصغيرة بمنطقة البحر الكاريبي بأنشطة للحد من الكوارث في عدد من القطاعات. ويولى الاهتمام الأولي للسياحة والصحة والتعليم والهيكل الأساسية والزراعة. ويدعم هذه الأنشطة برنامج منطقة البحر الكاريبي لتخفيف أثر الكوارث الذي تنفذه منظمة الدول الأمريكية بتمويل من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. ويجري التركيز على أنشطة تخفيف أثر الكوارث وبرامج التبادل الإقليمية.

٢٠ - والتأمين ضد الكوارث مسألة مهمة في منطقة البحر الكاريبي. وتتخذ الآن عدة مبادرات لمعالجة الحاجة إلى توافر ملائم للتأمين. ويحاول مشروع منطقة البحر الكاريبي لتخفيف أثر الكوارث تحسين التعاون بين الوكالات الوطنية لإدارة الكوارث وشركات التأمين. وقد نظمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حلقة عمل عن البيانات الرصدية والهيدرولوجية لصناعة التأمين في بورت أوف سپين يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، حيث ناقشت تدابير مبتكرة للتأمين، وتقدم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المشورة بشأن الاحتياجات الأساسية من التأمين الزراعي في حالة الأضرار الناجمة عن الطقس.

٢١ - وفيما يتعلق بالأخطار البيئية، تدير منظمة دول شرق البحر الكاريبي، الكائنة في سانت لوسيا، مشروعا عن التشريع المتعلق بالمبيدات والمواد الكيميائية التوكسينية، يهدف إلى توعية الجمهور باستخدام المواد الكيميائية وتدريب مستخدمي المبيدات ووضع ضوابط للتخزين والنقل. وتقوم الآن وحدة البيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الإنسانية بإنشاء شبكة من مراكز التنسيق الوطنية حتى يتسنى بأنجع طريقة ممكنة الإبلاغ عن حالات الطوارئ البيئية وطلب المساعدة، مما يعزز القدرة الدولية على تقديم الدعم إلى البلدان المحتاجة إلى المساعدة. وتضم الشبكة أنتيغوا وبربودا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما وسانت لوسيا وهايتي.

٢٢ - وعقدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية اجتماع خبراء بشأن مرافق الطقس العامة والتأهب للكوارث الأعاصير في بورت أوف سبين في الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وكان التركيز الأساسي للاجتماع على استعراض الطريقة الراهنة المتبعة في وضع تنبؤات موسمية وخلال السنة لأنشطة الأعاصير وتحديد مستوى المهارة في هذه التنبؤات. وانتهى الاجتماع إلى أن التنبؤ الموسمي يتسم ببعض المهارة فيما يتعلق بأنشطة الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع مستوى المهارة مع إجراء مزيد من البحوث. وينبغي أن يجري استخدام التنبؤات الموسمية وفقا لاتجاهات المقاييس العقدية التي تشير الآن إلى ركود نشاط الأعاصير في حوض البحر الكاريبي بالمقارنة بالعقود السابقة لعام ١٩٦٠. وعالج الاجتماع أيضا المسألة الهامة المتمثلة في تثقيف الجمهور وإفهامه عند معالجة جميع المعلومات المتصلة بالكوارث ذات العلاقة بالأعاصير.

٢٣ - وقدمت في الاجتماع دراسة تتعلق بالجهود المبذولة في غضون العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية للتقليل من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية، أي وضع وتنفيذ نظم CUBic للبناء (نظم البناء الموحدة لمنطقة البحر الكاريبي). وكان المشروع قد وضع قبل حوالي تسعة أعوام في ترينيداد وتوباغو، ومن المتوقع أن يفضي تنفيذه إلى تصميم هياكل آمنة واقتصادية. وقد عرض مركز ميامي التخصصي الإقليمي للأرصاد الجوية أن يدرج نظام CUBic في الحيز المخصص له (Home Page) في شبكة الإنترنت.

٢٤ - وكانت المبادرات الجديدة للحد من الكوارث في الجزر الصغيرة خارج منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ أقل شمولا. وقد عقدت في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ سلسلة من ثلاث حلقات عمل أفريقية دون إقليمية بشأن الحد من الكوارث الطبيعية. وقد كانت هذه الحلقات الثلاث إيدانا بصياغة برامج قطرية. وتتضمن الأنشطة الأخرى السبلع عنها حلقة دراسية ودورة تدريبية تنظمهما المنظمة العالمية للأرصاد الجوية للمحيط الهندي وحلقة عمل إقليمية يرعاها برنامج التدريب على إدارة الكوارث التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية، وهو ما خطط لعقده في عام ١٩٩٦، باشتراك موريشيوس وسيشيل وريونيون وجزر القمر ومدغشقر. وقدمت إدارة الشؤون الإنسانية الدعم التقني إلى الرأس الأخضر في مجال تخفيف أثر الكوارث.

٢٥ - وهناك طائفة واسعة من البرامج والمشاريع الدولية تسهم في الحد من الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة. ويوفر العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية إطاراً لهذه الأنشطة، وكثير من الدول الجزرية الصغيرة تشترك بهمة في أنشطة العقد، إذ تنظم أنشطة وطنية لليوم الدولي السنوي للحد من الكوارث الطبيعية (الأربعاء الثالث من تشرين الأول/أكتوبر)، وتسهم في وضع برامج وسياسات في سياق إطار العمل الدولي للعقد، وتستخدم موارد العقد ومواده في تعزيز الوعي العام والأنشطة التعليمية داخل البلدان.

٢٦ - وفي سياق المجالات البرنامجية الرئيسية للتعاون الدولي لدعم الحد من الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة، يجري الاضطلاع بأنشطة، باشتراك واسع النطاق من جانب منظومة الأمم المتحدة، في ميادين إدارة المعلومات والاتصال، والتنبؤ والإنذار بالأخطار، والتعاون التقني. وتقوم عدة هيئات ومنظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنها إدارة الشؤون الإنسانية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، برفع تقارير عن البرامج التي تدعم الحد من الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة.

٢٧ - وفيما يتعلق بالمعلومات الأوفى، يشار إلى تقرير الأمين العام عن التدابير التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/50/422). وترد الإشارة أيضاً إلى تقرير الأمين العام عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بوجه عام (A/50/201-E/1995/74) وعن قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية (A/50/526)، اللذين قدما إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وتقدم مطبوعة تكميلية لأمانة العقد موجزا للأنشطة العالمية والإقليمية المضطلع بها منذ انعقاد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية.

جيم - المسائل الرئيسية للسياسة العامة

١ - التعاون الإقليمي

٢٨ - التعاون الإقليمي عامل حيوي للمعالجة الناجحة لمشاكل الكوارث الطبيعية في الدول الجزرية الصغيرة. ويقوم المستوى الإقليمي بدور داعم عن طريق توفير إطار يعزز القدرات الوطنية في مجال الحد من الكوارث. ويساعد التعاون الإقليمي في إجراء حوار متصل بشأن تحليل الأخطار وتقدير الضعف وكذلك في تحديد المصالح المشتركة للبلدان واحتياجاتها، والتبادل الإقليمي للمعرفة والتكنولوجيات المحلية التقليدية، واتباع نهج مشتركة في مجال التعليم والتدريب والتوعية، ووضع نهج مشتركة، حسب الاقتضاء، فيما يتصل بالتعاون التقني الدولي. وترتبيات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي تكون قادرة عادة على معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، وخصوصاً في منطقتي البحر الكاريبي

والمحيط الهادئ. ففي الأعوام الأخيرة على سبيل المثال، وفرت البرامج القائمة على مثل هذه الآليات دعماً كبيراً للحد من الكوارث.

٢٩ - وكانت الدول الجزرية الصغيرة الواقعة خارج هاتين المنطقتين دون الإقليميتين، بوجه عام، أقل نجاحاً في تحقيق تقدم ملموس في الحد من الكوارث. وقد يعزى ذلك في جانب منه إلى عدم وجود آليات مقارنة للتعاون فيما بين هذه الدول الجزرية الصغيرة، حتى وإن كانت تواجه مشاكل واحدة وتتاح لها فرص واحدة للحد من الكوارث. والتعاون الأقاليمي يمكن أن يخدم جميع هذه الدول الجزرية الصغيرة ويمكنه، بوجه خاص، أن يساعد البلدان ذات الروابط الإقليمية الأقل نسبياً.

٢ - دعم السياسة العامة على الصعيد الوطني

٣٠ - هناك شرط مسبق أساسي للنجاح في الحد من الكوارث هو إدماجه بالكامل في التخطيط الوطني. وفعالية تطبيق التدابير الضرورية على جميع صعد المجتمع والإدارة تتناسب ودرجة ما يحظى به الحد من الكوارث على أعلى مستوى من اعتراف سياسي ودعم. وبهذه الطريقة يمكن إيجاد دعم سياسي أقوى لكبار صانعي القرارات في جميع القطاعات ذات الصلة. وهناك ثلاثة مجالات لتقرير السياسة على الصعيد الوطني للتخفيف من آثار الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة تتميز عن غيرها، وهي:

(أ) التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية؛

(ب) تنفيذ مشاريع تخفيف أثر الكوارث التي تسهم في إدماج سياسات الكوارث الطبيعية والبيئة في التخطيط الإنمائي الوطني؛

(ج) تحسين نظم وترتيبات إدارة المعلومات والاتصال.

٣١ - وتشمل مجالات الأولوية الأخرى، حسب الظروف المحلية، تعزيز ترتيبات الإذاعة المحلية وإنشاء صناديق وطنية للطوارئ والاستفادة من المعرفة والنهج التقليدية للحد من الكوارث والتأهب.

٢ - مؤشر ضعف الدول الجزرية الصغيرة

٣٢ - الضعف إزاء الكوارث الطبيعية واحد من أهم العوامل التي لا بد من دراستها عند تحليل الخطر العام الذي تتعرض له الدول الجزرية الصغيرة وعند تقدير احتمالات تنميتها. وهذا يتطلب وضع مؤشرات للضعف يعول عليها، تشمل تقديراً سليماً للمخاطر وكذلك بيانات إيكولوجية واقتصادية واجتماعية. ويوفر مؤشر ضعف الدول الجزرية الصغيرة أساساً لوضع أطر متكاملة لجميع جوانب إدارة

الكوارث، وخصوصا الحد من الكوارث الطبيعية كجزء من التخطيط الوطني. ويجري بالفعل بناء مركز لنهج متكامل من هذا النوع بعدة طرق، منها استراتيجية للمشاريع شاملة ومنسقة في إطار العقد، حيث يجري النظر في المنهجيات المحتملة لجمع وتحليل البيانات الموثوق بها.

٤ - التأمين

٣٣ - يرتبط موضوع التأمين ارتباطا وثيقا بتقدير وفهم الضعف العام للدول الجزرية الصغيرة والأثر المدمر الذي كثيرا ما تتعرض له التنمية ككل نتيجة للكوارث. وفي منطقة البحر الكاريبي قلت إمكانية الحصول على التأمين في الأعوام الأخيرة نتيجة تعاقب كوارث طبيعية كبرى. على أنه في أعقاب مؤتمر بربادوس، بدأت عدة مبادرات في زيادة فرص الحصول على التأمين وتشجيع التعاون بين شركات التأمين، بهدف تقديم حلول مناسبة للدول الجزرية الصغيرة. وهناك حاجة إلى مزيد من البحوث والتجارب لتحقيق أقصى زيادة للإسهام الذي يمكن للتأمين أن يقدمه في تخفيف أثر الكوارث وفي تقليل أثر مخاطر الكوارث المتصورة والحقيقية على إمكانات التنمية بوجه عام ومستوى الاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة. ومن المسائل التي يتعين النظر فيها في هذه العملية ما يلي:

- (أ) استخدام نظم البناء والشهادات الهندسية في التأمين؛
- (ب) الاستخدام السليم للأراضي على أساس تحليل الأخطار المضاعفة ووضع خرائط منفصلة للأخطار؛
- (ج) أثر وضع خرائط للأخطار وتنبؤات الطقس الطويلة الأجل في الحصول على التأمين وفي جداول الأقساط؛
- (د) الفرص المتاحة للتأمين القطاعي، ولا سيما في الزراعة والسياحة؛
- (هـ) إيجاد تأمين متبادل بين الدول الجزرية الصغيرة كوسيلة لتوزيع المخاطر البيئية بين البلدان؛
- (و) تعويضات تأمينية في قطاع الاقتصاد غير الرسمي وقطاع الكفاف؛
- (ز) استخدام وسائل مالية أخرى، مثل وثائق الرهن وقروض وإعانات الإسكان، بالتلازم مع التأمين، لأغراض منع الكوارث.

٢٤ - ومن العوامل الهامة أيضا الترابط بين التغطية ضد المخاطر عن طريق التأمين المباشر وإعادة التأمين، وكذلك مسألة وضع برامج تأمين وطنية مناسبة تعتمد، كجزء من سوق يتزايد اكتسابه للحجم العالمي، على إقرار ودعم واضح من القطاع الدولي لإعادة التأمين. وقد أدت الشواغل المرتبطة بالاحترار العالمي وأثره المحتمل من حيث الكوارث الطبيعية إلى تزايد وعي شركات التأمين وإعادة التأمين لضرورة تجاوز خطط التأمين التقليدية وتشجيع تدابير التخفيف من حدة الكوارث على جميع المستويات، عملا على خفض حجم المطالبات التأمينية المتزايد بسرعة في الأعوام القادمة. (وهذا ما اتضح مؤخرا من "بيان بالالتزام البيئي" وقّعه عدد من شركات التأمين تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة).

٥ - الصناديق الوطنية للطوارئ

٢٥ - بصرف النظر عن تحسين فرص الحصول على التأمين وما يتصل به من آليات القطاع الخاص، وعلاوة على تخصيص تحويلات مباشرة من الحكومات الوطنية للإغاثة من الكوارث والتأهيل، ستظل هناك حاجة خاصة إلى موارد للطوارئ تعين على توفير الدعم الكافي لضحايا الكوارث. وتشير التجربة في منطقة البحر الكاريبي مؤخرا إلى أن عدم وجود صناديق وطنية للطوارئ أو إجراءات فعالة للسداد في حالات الطوارئ يقلل من قدرة الإدارات الوطنية المختصة على تقديم المساعدات الطارئة الكافية في الوقت المناسب. وهذا أمر بالغ الأهمية في حالات الكوارث التي تبلغ حجما يتطلب مساعدة دولية، وذلك لمد جسر بين إطلاق النداء وتلقي الإغاثة من الخارج. وينطبق هذا أيضا على حالات الكوارث المقصورة على المستوى المحلي وإن كانت تحتاج إلى الاتكال على الموارد الوطنية لتكون إجراءات التصرف حيالها كافية. وإلى جانب دعم أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ الشديدة، يمكن أيضا للصناديق الوطنية للطوارئ أن تكون جزءا من استراتيجية وطنية عامة لإدارة الكوارث تشمل الوقاية والإنذار المبكر والتأهب، وكذلك الإغاثة والتأهيل في حالات الكوارث.

٦ - البيئة والكوارث والتنمية

٢٦ - يقدم برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية إطارا متكاملًا لمعالجة الكوارث الطبيعية في سياق الهشاشة البيئية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فإذا اعتبرت أخطار الكوارث مسألة شاملة لعدة قطاعات في تنمية الدول الجزرية الصغيرة، كان من الممكن التسليم بأن إدارة الكوارث تتجاوز مجرد الإغاثة الطارئة والتصرف حيال الكوارث. وقد جرى أيضا التركيز على هذا النهج في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية المعقود في آيار/مايو ١٩٩٤، حيث أشير إلى هذا النهج الشامل باعتباره "يقيم ثقافة للوقاية".

٢٧ - وتشير الخبرة المكتسبة من تنفيذ السياسات والبرامج الراهنة إلى أن إدارة الكوارث تحتاج في تحديدها وتطبيقها إلى قدر أكبر من التكامل وإلى أن هذا النهج سيكون مناسبًا للغاية للدول الجزرية

الصغيرة النامية. إن الحد من الكوارث الطبيعية كجزء لا يتجزأ من الجهود المنسقة للمجتمع الدولي صوب إدارة بيئة سليمة، وحماية الموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة، كلها أمور ستم على الأجل الطويل وستمتد كثيرا إلى القرن القادم. ويشير وضع مؤشر لضعف الدول الجزرية الصغيرة ووضع برامج رائدة شتى لإدماج اعتبارات الكوارث في الاستراتيجيات الإنشائية الشاملة إلى أن الدول الجزرية الصغيرة يمكنها الاضطلاع بدور الريادة في وضع نهج لإدارة الكوارث تتفق وهذا الدور.

٧ - تقدير الأثر الاجتماعي الاقتصادي

٢٨ - إن الآثار البعيدة المدى للكوارث الطبيعية على اقتصادات البلدان المتأثرة تحتاج في معالجتها إلى قدر من المنهجية أكبر مما هو الآن. ومن المسلم به مثلا، كما قيل من قبل، أن الكوارث الطبيعية في العديد من البلدان النامية المعرضة للكوارث تتسبب في فقد عدة نقاط مئوية من الناتج القومي الإجمالي، وهذا ما يعادل بالنسبة إلى كثير من هذه البلدان التنمية السلبية. على أنه لم يجر مطلقا جمع منتظم للبيانات عن الأثر الحقيقي (الضرر المباشر وغير المباشر والثانوي) للكوارث الطبيعية، مع أن ذلك شيء أساسي لرسم سياسات التنمية الوطنية على بصيرة.

٢٩ - ويجري الآن، في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، البدء في إجراء دراسة استقصائية عالمية لأضرار الكوارث في النصف الأول من العقد. ومن المتوقع ألا تقتصر هذه الدراسة على تقديم بيانات كمية موثوق بها عن البلدان المعرضة للكوارث التي تتخذ أساسا للقرارات في مجال السياسة العامة، بل ستوفر أيضا منهجية لتقدير آثار الكوارث مستقبلا وتحليلات لتكاليف وفوائد تدابير التخفيف أو الوقاية. ويهدف هذا وغيره من الجهود، التي تشمل إجراء دراسات عملية عن استخدام الصكوك المالية مثل وثائق الرهن وقروض ومنح تطوير المساكن والأعمال التجارية والتأمين لأغراض تخفيف آثار الكوارث، إلى تيسير إدماج متغيرات الكوارث الطبيعية في الخطط الإنشائية الوطنية بهدف تعزيز التنمية المستدامة، وخصوصا في البلدان الأقل نموا المعرضة للكوارث وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨ - تنمية الموارد البشرية

٤٠ - ربما كانت الكوارث الطبيعية والبيئية تمثل أكبر خطر منتظم ومستمر على تحقيق الأهداف الإنشائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن هنا نشأت الحاجة إلى نهج شامل للحد من الكوارث كتركيز شامل، عوضا عن نهج يركز أساسا على الأحداث الراهنة البارزة. ولما كانت الكوارث تعتبر ملازمة لكثير من البلدان، فإنه يمكن النظر إلى برامج الحد من الكوارث كوقاية لعملية التنمية. إن ما لدى السكان من قدرات وموارد للتقليل من أخطار الكوارث وضعفهم إزاءها يعتبر من العوامل الأساسية لإدماج الحد من الكوارث بشكل فعال في البرامج والاستراتيجيات الإنشائية. كذلك فإن الاستفادة القصوى من الموارد البشرية تعتبر أساسية للعمل في حدود الوسائل المتاحة التي غالبا ما تكون شحيحة.

٤١ - ومما لا غنى عنه لبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية، التعليم بجميع جوانبه والتدريب العلمي والمهني وزيادة الوعي، سواء بشكل عام أو من حيث المخاطر. ويجري تنفيذ عدة برامج من جانب عدد من الدول الجزرية الصغيرة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. ويمكن للتعاون الأقاليمي بين الدول الجزرية الصغيرة أن يزيد من تعزيز فرص الاستفادة من برامج بناء القدرات في هذه البلدان الأخرى. وقد بدأت اللجنة العلمية والتقنية التابعة للعقد تنفيذ استراتيجية لتحسين التدريب في مجال الحد من الكوارث الطبيعية كجزء من تنفيذ استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما.

٩ - التطور التكنولوجي في الحد من الكوارث

٤٢ - الاتجاه الرئيسي في إدارة الكوارث هو صوب اتباع نهج أكثر تكاملاً يحفز العمل. والأساس الراسخ لهذا الاتجاه هو السياسات الدولية التي تقرر في بربادوس ويوكوهاما. وتتعلق التطورات الجديدة في تكنولوجيا الحد من الكوارث، إلى حد كبير، بتزايد فرص جمع ومعالجة وتحليل وتقاسم كم هائل من البيانات. ويمكن لاتجاهات التطور أن تكون أفضل تحليلاً وتكاملاً مع وجود معلومات عن المخاطر والضعف. وي طرح التقدم التكنولوجي في استخدام المواد أفكاراً جديدة لتطبيق الممارسات التقليدية والمحلية المستكملة أو المعدلة، مثل أساليب البناء المحسنة المطبقة على المواد المحلية. وتشجع الممارسات البيولوجية المتقدمة على استخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر تنوعاً أو أوسع نطاقاً للحد من تدمير البيانات المحلية بالأخطار الطبيعية. ويمكن أيضاً لسلالات المحاصيل المعدلة أن تزيد من صمودها أو مقاومتها لعوامل الخطر. ويمكن للاستخدام المتزايد لتكنولوجيات إعادة التصنيع أن يتيح قدراً أكبر من حفظ الموارد ويؤخر الإفراط المهلك في استخدامها أو استنزافها.

٤٣ - ويمكن لإدارة الكوارث وعمليات الطوارئ أن تركز على معلومات أوفى متاحة لمجموعات أكبر من الناس دولياً، مما يؤدي إلى برامج للدعم أكثر تركيزاً. ويوفر التقدم التكنولوجي في مجال الاتصال والممارسات التعليمية فرصاً كبيرة لتطاعات السكان الأصغر حجماً أو لجماعات السكان المتباعدين في الدول الجزرية الصغيرة.

١٠ - الإنذار المبكر

٤٤ - يعتبر الإنذار المبكر بالأخطار الطبيعية وتكامل الوعي المجتمعي فيما يتصل بقدرات إدارة الكوارث مكونات أساسية لحماية موارد المجتمعات المحلية. ومن المسلم به على نطاق واسع أن الالتزام السياسي والاجتماعي بوضع برامج في المجتمعات المحلية لإثارة الوعي للكوارث والتشجيع على المشاركة الواعية في بناء القدرات المحلية لحماية مصادر القوة الاجتماعية والاقتصادية يسهمان في تحقيق منجزات إنشائية. وقد أقرت الجمعية العامة بهذه الأهمية، مع الإشارة بوجه خاص إلى البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة، في موافقتها على استعراض وتحليل مفاهيم وممارسات الإنذار المبكر التي يمكن أن تطرح مقترحات لتحسين التنسيق الدولي وبناء القدرات المحلية في مجال الحد من الكوارث.

وشجعت الجمعية العامة أيضا جميع البلدان المعرضة للآثار الشديدة للأخطار الطبيعية، كالدول الجزرية الصغيرة، على أن تقوم بنشاط بإجراء استعراضات منتظمة لاحتياجاتها وقدراتها في مجال الإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والمحلي، بدعم كامل من منظومة الأمم المتحدة^(٧)، ولتحقيق أكبر قدر من الفعالية وأقصى استخدام للموارد المحدودة استخداما كفؤا، لا بد من أن يتم ذلك في إطار الأهداف الإنمائية الوطنية العامة لهذه البلدان لحماية سكانها ومصادر قوتها.

١١ - النهج التشاركية

٤٥ - إن تحقيق أقصى نجاح في أي نشاط للحد من الكوارث يحدده بشكل ساحق، على الصعيدين المجتمعي والمحلي، مدى إنقاذ الأرواح والممتلكات وحماية الاستثمار في الهياكل الأساسية. وهذا يستدعي مشاركة نشطة للسكان والمجتمعات المعرضة بشكل مباشر للأخطار الطبيعية أو البيئية. وفي معظم الدول الجزرية الصغيرة تقوم المجتمعات المحلية، على سبيل المثال، بتنفيذ سياسات لاستخدام الأراضي. ومع أن الدعوة إلى الحد من الكوارث وتشجيع التطوير الوطني في هذا الميدان والالتزام بالتعاون التقني الدولي وتوفير هذه الموارد بشكل كاف تعتبر إلى حد كبير من المسؤوليات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، فإن الترجمة الملموسة لهذا الالتزام إلى منجزات فعلية تقتضي المشاركة الكاملة لجميع القطاعات المعنية. وهذا يتطلب الانخراط النشط للسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمجتمعات العلمية والتقنية والقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية والتأمين ومقدمو الخدمات وصناعة الخدمات، وكذلك وسائل الإعلام. ومثل هذا النهج التشاركي من الأهداف الرئيسية للعقد، على النحو الذي أكدته من جديد استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما.

ثانيا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٤٦ - كان هناك تقدم نوع، في جملة أمور، من إعلان بربادوس وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتحقق في إطار تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ واستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، في معالجة مشاكل الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة معالجة أفضل، وبوجه خاص في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. ومع ذلك فإن هناك حاجة إلى الإقرار بأن الكثير من الأنشطة الجديدة التي تحددت وطُرحت في هذه العملية ما زالت بحاجة إلى التنفيذ بشكل محدد. وكان معظم الأنشطة التي تدعم الآن الحد من الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة قد بلغ مراحل متقدمة بالفعل من حيث التخطيط وقت انعقاد المؤتمرين.

٤٧ - وما زالت هناك بلدان تعرب عن قلقها من أنه في متابعة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لم يرد من الموارد الإضافية إلا مقادير محدودة للغاية وغير

كافية حتى الآن. كذلك فإن النداء من أجل مزيد من الدعم للحد من الكوارث الطبيعية، الذي تكرر في غضون المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية وأقرته الجمعية العامة^(٨)، ما زال بحاجة إلى أن يترجم في شكل توفير موارد كافية. ولذلك فإن هذا الفصل يوجز بعض الاحتياجات الأساسية من أجل التنفيذ الفعلي والمستمر للفصل ٢ من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١ - البرامج الوطنية للحد من الكوارث

٤٨ - من المسلم به أن التطوير المؤسسي وبرامج التخفيف والحصول على المعلومات وتبادلها وكذلك التعليم والتدريب هي المجالات ذات الأولوية في برامج الحد من الكوارث الطبيعية. ومجالات الأولوية هذه بحاجة إلى معالجة من خلال برامج وطنية مترابطة كما هو مبين في مقاصد العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ولم تضع هذه البرامج سوى بعض الدول الجزرية الصغيرة. وهذا، مع توليد الدعم اللازم في مجال السياسة العامة لأنشطة الحد من الكوارث، يعتبر ضرورة خاصة ذات أولوية. ومن الضروري كذلك وجود دعم خارجي كاف لوضع برامج وطنية لبناء القدرات على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والدولي.

٢ - التعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي للدول الجزرية الصغيرة

٤٩ - تبين نتائج هذا التقرير أن التعاون دون الإقليمي والإقليمي فيما بين الدول الجزرية الصغيرة المعرضة للكوارث قد قام بدور إيجابي في تحقيق التقدم صوب مجابهة وتقليل آثار الكوارث الطبيعية والبيئية في منطقتي البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ. وخلص التقرير أيضا من هذه الخبرات إلى أن التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة على أساس أقاليمي سيعزز هذه الاحتمالات أكثر. وسيساعد التعاون الأقاليمي بوجه خاص البلدان الجزرية الصغيرة خارج منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، التي تعتمد إلى حد كبير حتى الآن على قدراتها المحدودة والدعم الدولي الثنائي أو المتعدد الأطراف، في زيادة تفاعلها مع الدول الجزرية الصغيرة الأخرى والاستفادة من إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا من الجنوب إلى الجنوب.

٥٠ - وتكمن الفرص الكبرى لتعزيز أو خلق وسائل للتعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي في إنشاء آلية أقاليمية للتدريب في مجال الحد من الكوارث، ولا سيما بتسهيل قيام شبكات تضم المؤسسات والبرامج القائمة ووضع برامج للتبادل العلمي أو التقني. ويمكن أن يقود ذلك إلى زيادة فرص وضع وتنفيذ أنشطة مشتركة لتخفيف أثر الكوارث.

٢ - وضع برامج فرعية جديدة

٥١ - ينبغي لبرامج الحد من الكوارث المنفذة في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي أن تكون أساساً للتنفيذ التام والناجح للفصل ٢ من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، إذا أمكن استمرارها على المدى الطويل. وهناك مع ذلك حاجة قاضية إلى التفكير في وضع برامج فرعية أخرى: (أ) لدعم الدول الجزرية الصغيرة خارج المنطقتين؛ (ب) وفيما يتصل بالمزيد من العمل على إيجاد فهم لما تنسم به الدول الجزرية الصغيرة من ضعف خاص وما لديها من فرص محددة؛ و (ج) لغرض إقامة آليات للتعاون والتبادل، على نحو ما سلفت الإشارة إليه. وبالإضافة إلى ذلك فإن المطلوب يحوئ مستهدفة وتطوير للمعرفة بقدر أكبر في عدد من المجالات المواضيعية لبناء القدرة على الحد من المخاطر في الدول الجزرية الصغيرة.

٤ - الترابط والروابط

٥٢ - ورد باقتضاب في مقدمة هذا التقرير أن تدابير الوقاية من الكوارث والتأهب لها وتخفيف آثارها تعد جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الوطني. ويسهم الحد من الكوارث الطبيعية، باعتباره مسألة شاملة لعدة جوانب، في تخفيف حدة الفقر عن طريق الإدارة البيئية السليمة وحماية الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن يتواءم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والسعي إلى تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق ببرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والجهود المبذولة لبلوغ مقاصد وأهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (١٩٩٠ - ٢٠٠٠). ومن هنا تنشأ الحاجة إلى أوثق تعاون مع خطط عمل جميع المؤتمرات العالمية المواضيعية المعقودة مؤخراً تحت رعاية الأمم المتحدة، وخصوصاً فيما يتصل بالمقومات البالغة الأهمية بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٣ - والتسليم التام بالترابط والروابط بين الحد من الكوارث الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة شرط مسبق حاسم لتحقيق أي تقدم سواء على صعيد السياسة العامة أو الصعيد التنفيذي. وفي هذا السياق فإن أي فكرة مؤداها أن إدارة الكوارث تقتصر على التصرف في حالات كوارث محددة ومن جانب القطاعات المتخصصة في المجتمع وحدها هي فكرة تضر الهدف المتمثل في إنقاذ الأرواح وحماية الممتلكات المعرضة للخطر من جراء الكوارث الطبيعية والبيئية. وهناك بالمثل حاجة إلى تحاشي المفهوم الخاطئ لدى بعض صانعي القرارات والجمهور، وهو أن الكوارث بحكم التعريف مرادفة لحالات الطوارئ التي من صنع الإنسان أو الناشئة سياسياً. فالمخاطر الطبيعية والبيئية تشكل تهديداً بالغاً للبلدان النامية والصناعية معاً، والكوارث الطبيعية والبيئية تقتل الناس وتشوهم ويمكنها أن تهز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الطويل الأجل للمجتمعات هزاً شديداً. والمفاهيم والتدابير المتعلقة بالتصدي لهذه الأخطار جديرة بأقصى ما يمكن من الاهتمام.

باء - توصيات وأولويات للعمل

١ - التوصيات

٥٤ - عند النظر في نتائج هذا التقرير، وتسليماً باستمرار الحاجة إلى التنفيذ التام والفعلي للفصل ٢ من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يوصى بأن تقوم لجنة التنمية المستدامة بما يلي:

(أ) تشجيع حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية، باشتراك نشط من جانب السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمجتمعات العلمية والتقنية والقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية والتأمين ومقدمو الخدمات وصناعة الخدمات، وكذلك وسائط الإعلام، على الإدراج التام للبرامج والتدابير ذات الصلة بالحد من الكوارث الطبيعية والبيئية في خططها الإنشائية الوطنية وسياساتها ومشاريعها المتعلقة بالإدارة البيئية السليمة وحماية الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) تشجيع حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً على زيادة جهودها المبذولة من أجل التعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي؛

(ج) دعوة جميع الحكومات، باشتراك نشط من جانب جميع قطاعات المجتمع المعنية، إلى اعتبار مسألة الحد من الكوارث الطبيعية والبيئية مدرجة بالكامل في جهود المجتمع الدولي صوب الإدارة البيئية السليمة وحماية الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة، وإلى دعم تسهيل قيام ترابط فعال بين تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما؛

(د) دعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز الجهود المبذولة في إطار العقد من أجل تحسين القدرة على الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية والكوارث المماثلة ذات الأثر السيئ على البيئة، بما في ذلك إيجاد آليات عالمية وإقليمية فعالة لجمع وتحليل ونشر بيانات موثوق بها عن الحد من الكوارث ونقل التكنولوجيا المتعلقة بالإنذار المبكر في إطار التعاون التقني الدولي؛

(هـ) دعم تنفيذ استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، مع الاهتمام الخاص بتحسين التعليم والتدريب في مجال الحد من الكوارث، بما في ذلك إنشاء شبكة علمية وتقنية متعددة التخصصات على جميع المستويات لبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية؛

(و) دعوة الحكومات إلى النظر في إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية غير رسمي داخل إطار العمل الدولي القائم للعقد^(١)، يكون أعضاؤه من الدول الجزرية الصغيرة المعنية ومن جميع

القطاعات ذات الصلة بالحد من الكوارث، بهدف كفالة الإدماج الكامل للدول الجزرية الصغيرة النامية واشتراكها في صوغ استراتيجية متفق عليها للحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين^(١١).

٢ - أولويات العمل

٥٥ - اللجنة مدعوة مرة أخرى إلى النظر في عدد من التدابير ذات الأولوية التي ترد في الفقرات التالية فيما يتعلق بالصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

(أ) الصعيد الوطني

٥٦ - ينبغي الاضطلاع بالأنشطة على الصعيد الوطني في إطار برامج وطنية مترابطة، كما هو مبين في أهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ولم تضع هذه البرامج سوى بعض الدول الجزرية الصغيرة. ولذلك يظل هذا الأمر في حد ذاته مجالاً للأولوية لا بد من توفير دعم خارجي كاف له. ويجب أن تشمل الأنشطة ما يلي:

(أ) إدماج سياسات الكوارث الطبيعية والبيئية في التخطيط الوطني الإنمائي؛

(ب) التطوير المؤسسي، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر وتنمية الموارد البشرية من أجل إدارة الكوارث؛

(ج) تحسين نظم وترتيبات المعلومات والاتصال؛

(د) تعزيز الإذاعات المحلية؛

(هـ) إنشاء صناديق وطنية للطوارئ من أجل تقديم الدعم الكافي إلى ضحايا الكوارث؛

(و) الاستعانة بالنظم التقليدية للحد من الكوارث والتأهب لها؛

(ز) وضع برامج تأمين وطنية مناسبة.

(ب) الصعيد الإقليمي

٥٧ - ينبغي التركيز بشكل خاص، على الصعيد الإقليمي، على الأنشطة التي تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر انعزالاً في زيادة التعاون مع غيرها. ومطلوب علاوة على ذلك توحيد وزيادة تعزيز آليات التعاون الإقليمي في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. ويوصى باتخاذ التدابير التالية:

(أ) تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي بين الدول الجزرية الصغيرة في الحد من الكوارث،
بعدة طرق منها تبادل البرامج ووضع برامج وآليات أخرى مشتركة للحد من الكوارث؛

(ب) وضع تدابير التعاون على الصعيد الإقليمي في صورتها الرسمية وتعزيزها، من خلال
تحديد هيئة سياسة عامة إقليمية للحد من الكوارث؛

(ج) وضع تدابير عمل تنفيذية لتخفيف أثر الكوارث والتأهب والتصريف، وتوحيد البرامج
الحالية للحد من الكوارث؛

(د) إنشاء آلية أقاليمية للتدريب في مجال الحد من الكوارث، ولا سيما بتسهيل الاتصال بين
ما هو موجود من معاهد وبرامج؛

(هـ) تقدير الاحتياجات في كل منطقة على أساس تحليل تفصيلي للحالة في الإقليم وتحليل
للإحتياجات على الصعيد الوطني كما هو مبين أعلاه.

(ج) الصعيد الدولي

٥٨ - يدعو مؤتمر يوكوهاما ومؤتمر بربادوس كلاهما إلى تعبئة موارد إضافية للحد من الكوارث في
الدول الجزرية الصغيرة. وليس من الواضح مدى نجاح هذين المؤتمرين حتى الآن في تعبئة الموارد، على
أن المفهوم في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية أنه يمكن ويجب عمل المزيد. وهناك مجال
مواضيعي ثانٍ يقوم بدور أساسي في تدابير الصعيد الدولي، هو الحصول على التكنولوجيا والتدريب
والمعلومات. ويمكن للجنة النظر فيما يلي كأولويات للعمل الدولي في معالجة مشاكل الكوارث في الدول
الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) توفير دعم الخبراء لوضع برامج وطنية للحد من الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة
في إطار استراتيجياتها؛

(ب) تعبئة مزيد من الموارد لمواجهة الاحتياجات العاجلة في مجال الحد من الكوارث وبناء
القدرات في مجال الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية في الدول الجزرية الصغيرة؛

(ج) زيادة فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالكوارث والإنذار عملاً على تعزيز قدرة
الدول الجزرية الصغيرة النامية على إدارة الكوارث؛

(د) توفير الدعم التقني والمالي ودعم الخبراء لإنشاء آلية للتعاون والتبادل على الصعيد الأقاليمي بين الدول الجزرية الصغيرة في مجال الحد من الكوارث، ولا سيما فيما يتصل ببرامج التدريب والتطوير المؤسسي وتخفيف حدة الكوارث؛

(هـ) وضع برنامج دولي محدد للحد من الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة يكون إطارا للتعاون وتبادل المعرفة والتكنولوجيا؛

(و) دعم البحوث المستهدفة وزيادة تطوير المعرفة في المجالات المواضيعية التالية لبناء قدرات في الدول الجزرية الصغيرة في مجال الحد من المخاطر:

- ١٠- التأمين كأداة وقاية وتخفيف للحد من الكوارث؛
- ٢٠- إدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات كأداة للحد من الكوارث؛
- ٣٠- حدود وفرص إنشاء صناديق طوارئ وإجراءات إدارية للكوارث الطبيعية؛
- ٤٠- تحليل منهجي للضعف البيئي ووضع أرقام قياسية ومؤشرات؛
- ٥٠- تقييم القيود التي تعوق حصول الدول الجزرية الصغيرة على البيانات الموثوق بها، والمعرفة المحددة بالكوارث، والوسائل التكنولوجية؛
- ٦٠- استعراض الروابط بين الكوارث والتنمية والبيئة، بما في ذلك وضع طرق للتقييم المنتظم للتطورات فيما يتصل بالحد من الكوارث؛
- ٧٠- تحليل العلاقة بين تغير المناخ العالمي وسمات ووقوع الأخطار الطبيعية في الدول الجزرية الصغيرة.

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، المرفق.

(٢) انظر: تقرير المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، يوكوهاما، اليابان،

٢٢ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ (A/CONF.172/9).

(٣) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ آيار/مايو ١٩٩٤ (A/CONF.167/9 و Corr.1 و 2) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٥) تقرير المؤتمر العالمي ...، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٦) قرار الجمعية العامة، ٦/٥٠ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ١١٧/٥٠ بء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٨) انظر قراري الجمعية العامة ٢٢/٤٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١١٧/٥٠ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٩) انظر قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، المرفق.

(١٠) انظر قراري الجمعية العامة ٢٢/٤٩ ألف و ١١٧/٥٠ ألف.
